الفصل الرابع

تطور الفكر السياسي الفلسطيني نحو الحل المرحلي

أولاً: برنامج الحل المرحلي والنقاط العشر 1974

حسب ما قاله قيس عبد الكريم (أبو ليلى) عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين: فإن البرنامج المرحلي قامت بصياغته اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية في دورتها التي انعقدت في آب (أغسطس) 1972، ثمَّ افتتحت حوله حواراً تُوجَّ في الدورة الرابعة للجنة المركزية في الشهر نفسه من عام 1973، وذلك بإقرار الخطوط العامة الرئيسية للبرنامج المرحلي. وكان البعض ينظر إلى هذا البرنامج عادةً باعتباره مجرد دعوة إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومع إن هذا المطلب كان أحد أبرز عناصر البرنامج لكنه ليس كل شيء؛ فالبرنامج المذكور كما أقرّته اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية هو برنامج نضالي متكامل يركز على أن الحلقة المركزية في النضال الوطني الفلسطيني في تلك المرحلة، تمثّلت في النضال من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي التي أُحتلت عام 1967، وانتزاع حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على تلك الأراضي بما في ذلك إقامة دولته المستقلة عليها[1].

والجدير بالذكر: أن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، كانت قد رفعت شعار المرحلية في النضال قبل حرب عام 1973 بقليل، بعد أن أيقنت بصعوبة إقامة حكم وطني ديمقراطي في الأردن يضمن وحدة الضفتين على أسس جديدة، مما شجّع حركة فتح لقيادة تيار المؤيدين لشعار المرحلية في النضال، غير أنها لم تُعلن عن موافقتها بصورة حاسمة، وإنما تدرّجت في قبوله للحفاظ على وحدة الصف الفلسطيني[2]. فخلال وجود ياسر عرفات في الجزائر للمشاركة في القمة العربية السادسة عام 1973، أعلن أن مصلحة القضية

---

[1]- قيس عبد الكريم، "**الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين: الجذور والمسيرة**"، بحث ضمن الندوة الفكرية السياسية "خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين"، غزة، منشورات المركز القومي للدراسات والتوثيق، ط1، 2000، ص248-250.

[2]- حوراني، **الفكر السياسي الفلسطيني**، ص194-195؛ المصري، **اتجاهات الفكر السياسي**، ص80.

الفلسطينية تتطلّب أن تكون منظمة التحرير آخر المتكلمين؛ فالمطروح أمام الثورة الفلسطينية مجرد شيء هُلامي غير محدد الملامح [1].

ومع ذلك: فإن موقف حركة فتح غير المعُلن يتناقض وما سبق ذكره؛ فبعض ممثليها في أوروبا مثل سعيد حمامي في لندن كانوا يُرسلون إشارات إلى الدول الغربية وإلى إسرائيل نفسها، عن رغبة الفلسطينيين في التوصّل إلى تسوية سلمية للصراع؛ ففي مقالين وردا في الصحف البريطانية: أولهما في منتصف تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1973، والآخر: عشية افتتاح مؤتمر جنيف دعا حمامي إلى مشاركة الفلسطينيين في مؤتمر السلام، وإلى قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، على أساس الاعتراف المتبادل بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، وذلك بعد أن أكّد أن هدف قيام دولة ديمقراطية ثنائية القومية بات بعيد المنال [2].

وحسب ما ورد في الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1971، فقد عارضت الجبهة الديمقراطية فكرة مشروع الدولة الفلسطينية المقترح إقامته على جزء من أرض فلسطين، واعتبرته لا يشكّل حلاً جديّاً، ولا يفي بحقوق الشعب الفلسطيني، بل وأكّدت بأن الحقوق القومية للفلسطينيين لن تتحقق إلاّ باندحار الكيان الإسرائيلي، وتحرير كامل التراب الفلسطيني، كما واستنكرت الجبهة مشروع الحكم الذاتي في الضفة الغربية في بيانٍ صدر في 26 آب (أغسطس) 1971. ووصل بها الأمر لاتهام هذا المشروع بشيوع السلبية على حقوق الشعب الفلسطيني في العودة وحق تقرير المصير وتحرير الأرض بكاملها، مما ينجم عنه من آثارٍ سيئة على الدول العربية اقتصادياً وعسكرياً [3].

ويوضح البعض: أن البرنامج المرحلي قد تبلور ووُلِد في الشتات وبدأت ملامحه الأولى في التشكّل منذ تموز (يوليه) 1971، عندما تقدمت الجبهة الديمقراطية بتقريرٍ إلى الدورة التاسعة للمجلس الوطني الفلسطيني الذي انعقد في القاهرة، وتمّت الدعوة خلاله إلى إقامة

---

[1] - مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973**، ط1، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1976، ص472-473.

[2] - آلان غريش، **منظمة التحرير الفلسطينية تاريخ واستراتيجيات نحو الدولة الفلسطينية**، باريس، منشورات سباغ – بابيروس، 1983، ص160-162.

[3] - مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1971**، ط1، بيروت، إصدار مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1975، ص38.

"**منطقة محررة تخدم كقاعدة ارتكاز ثورية في الضفة الغربية**"، تكفل استمرار الثورة الفلسطينية حتى تحقيق أهدافها. وبذلك يمكن القول: أن الجبهة الديمقراطية بتقديمها هذا البرنامج تعتبر أول الفصائل التي دعت بوضوح إلى حل سياسي، يقوم على أساس قرارات الأمم المتحدة والتفاوض مع الإسرائيليين كما ورد بقرارات ومرجعية الشرعية الدولية [1] (القرارات الدولية)، فقد وجّه نايف حواتمة الأمين العام للجبهة، النداء الأول من مسئول فلسطيني للإسرائيليين في نيسان (أبريل) 1974، دعاهم من خلاله للاعتراف بحق الشعب الفلسطيني بالعودة وتقرير المصير، وذلك من خلال قوله: "**تعالوا لنحول السيوف إلى مناجل**"، في إطار سلام شامل متوازن وحل وسط قائم على قاعدة الشرعية الدولية (القرارات الدولية)، أي: دولتان على أرض فلسطين [2].

ومما سبق ذكره في الفقرة السابقة، نلاحظ التناقض الذي أبدته الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، فهي كانت من أشد المعارضين لفكرة مشروع الدولة الفلسطينية المقترح إقامته على جزء من أرض فلسطين، ومن أشد المستنكرين لمشروع الحكم الذاتي في الضفة الغربية في عام 1971، لكنها فجأة وبعد أقل من عامين أصبحت من أشد المؤيدين لهذا الطرح السياسي، بل وهي التي اقترحته وتبنّته مع بعض التنظيمات الفلسطينية الأخرى.

وقبل الخوض بورقة العمل المذكورة، نلفت الانتباه إلى أن ياسر عرفات تمكّن من كسب المعركة السياسية، بإقناع المجلس الوطني الذي انعقد في القاهرة في صيف 1974 بتبنّي قرارين في منتهى الأهمية على الصعيدين الوطني والسياسي الفلسطيني. وتمثّل **القرار الأول:** بالموافقة على تشكيل سلطة وطنية على أي جزء من فلسطين يُحرر أو تنسحب منه إسرائيل. أما **القرار الثاني:** فتمثّل في شعار المرحلية الذي قُصد به أن تحرير كامل فلسطين يتم عبر مراحل، ولهذا سُميَّ البرنامج الذي تبنّاه المجلس الوطني في حينه بالبرنامج المرحلي. وكان النقاش الذي دار في أروقة المجلس، على أهمية تأسيس السلطة الفلسطينية على أي قطعة أرض في فلسطين يتم تحريرها، أو ينحسر عنها الاحتلال الإسرائيلي، مهما كانت صغيرة حتى لو كانت أريحا. لذلك لا يستطيع الباحث المدقق إلاَّ أن يربط بين هذا التصور الواقعي،

---

[1] - نسجّل هنا اعتراضنا على استخدام مصطلح الشرعية الدولية، ولذلك: فإننا نفضّل عليه استخدام مصطلح القرارات الدولية؛ فمن غير المقبول استخدام المصطلح الأول، لأنه لا يجوز بحالٍ من الأحوال القبول بمصطلح يتنافى وحق الشعب الفلسطيني بكامل سيادته على أرضه التاريخية.

[2] - عسيلة، **الفصائل الفلسطينية من النشأة**، ص178.

وبين الاتفاق الذي أبرمه الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي بعد 19 عاماً من ذلك التاريخ، وذلك رغم تدنّي سقف اتفاق إعلان المبادئ (اتفاق أوسلو 1993) الذي جرى الاتفاق عليه، ورغم عدم انطباق المفهوم الأصلي للسلطة الوطنية، أو انحسار الاحتلال تمام الانطباق على الترتيبات المتفق عليها، بشأن غزة وأريحا وبقية مناطق الضفة الغربية [1].

وفي الواقع: فإننا إذا ما أردنا البحث في جذور فكرة الكيان الفلسطيني على جزء فقط من أرض فلسطين، فلا بد من العودة إلى أواخر الخمسينيات من القرن الفائت، فقد تضمّنت أدبيات حركة فتح الأولى المنشورة في مجلة "فلسطيننا" في تلك الفترة، إشارة واضحة وصريحة لهذا الأمر؛ فتضمّنت تلك الأدبيات دعوة لإقامة كيان فلسطيني في أجزاء فلسطين التي خضعت بعد قيام دولة إسرائيل للسيطرة العربية، أي: الضفة الغربية وقطاع غزة على أن يكون هذا الكيان قاعدة لاسترداد فلسطين. وعندما سيطرت حركة فتح على المنظمة عام 1968، كان من المتوقع أن تسعى الحركة إلى تجسيد فكرة الكيان إذا ما أُتيحت الفرصة لذلك [2].

ولمّا أفرزت حرب 1973 نتيجة حتمية بتنامي النشاط السياسي لدى القيادة الفلسطينية، والذي اتضح من خلال الشعار الذي أطلقته حركة فتح ومنظمة التحرير في ذلك الوقت، والمتمثّل في "**العمل العسكري يزرع، والعمل السياسي يحصد**" [3]، فإن البرنامج المرحلي لاقى استحساناً لدى قيادة منظمة التحرير وبعض الفصائل المنضوية تحت جناحها؛ فواصلت الإطارات القيادية في منظمة التحرير اجتماعاتها الموسّعة، بغية التوصل لصياغة موقف فلسطيني موحّد على قاعدة برنامج وطني محدد؛ وكنتيجة لتلك الحوارات كان أمام اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في أواسط شباط (فبراير) 1974، ورقة عمل تمَّ الاتفاق عليها بين ثلاثٍ تنظيمات فلسطينية، وهي: فتح والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والصاعقة لدراستها، ومن ثمَّ رفعها إلى المجلس المركزي لمنظمة التحرير الذي كان من المفروض عقده وقتذاك، ولكن الخلافات التي سادت أوساط المقاومة حول مضامين تلك الورقة، دفعت اللجنة التنفيذية للمنظمة إلى تأجيل بحث ورقة العمل، بناءً على طلب جبهة التحرير العربية والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، لمنحها الوقت لدراسة تلك الورقة.

---

[1] - أبو لغد، "**الجذور التاريخية لاتفاق غزة – أريحا**"، ص25.

[2] - المرجع السابق، ص25.

[3] - مقابلة مع زكريا عطون.

والجدير بالذكر أن ورقة العمل تلك والتي ظلّت محل مداولات بين اتجاهين سادا أوساط المقاومة ارتكزت على هدف ممارسة الشعب الفلسطيني لسيادته الوطنية، وذلك قبل أن يصبح مطلب **السلطة الوطنية** الهدف المركزي المرحلي لمنظمة التحرير فيما بعد [1].

ومع احتدام الجدل بين الداعين إلى التسوية والرافضين لها، بدت الساحة الفلسطينية بصدد بلورة موقف يرتهن به المصير الفلسطيني كلّه، وحتى لا تطغى وسائل العنف على الحوار وتُفضي إلى شروخ يصعب رأبها، تشكّلت لجنة في منظمة التحرير ضمّت: ياسر عرفات والأمناء العامين للفصائل الرئيسية، الرافض منها والقابل، وتمَّ اختيار عبد المحسن أبو ميزر ليمثل الجبهة الوطنية فيها. وتلك اللجنة هي التي اشتهرت بالاسم المشتق من عدد أعضائها اللجنة السباعية، وهي التي أُوكلت إليها مهمة البحث عن الهوامش المشتركة وبلورة الموقف الجديد، وتمَّ الاتفاق على أن تظل مداولاتها سرية إلى أن يتبلور الموقف، ولم يكن أبو ميزر هو الأمين العام للجبهة التي مثّلها ولم يكن أهم أعضاء قيادتها، أو حتى عضواً مهماً في هذه القيادة، بل إن ثمة من زعم أن الرجل لم ينتسب إلى الجبهة إلاَّ بعد إبعاده عن فلسطين. لكن أبو ميزر أُختير لعضوية اللجنة لأنه بعثي قديم منتقل إلى أجواء منظمة التحرير، ومقبول لدى قيادة حركة فتح بمقدار ما هو مقبول لدى الآخرين، وهكذا استثمر عرفات وجود أبو ميزر في المداولات السرية، ليخفف به غلواء الحلفاء والخصوم. وأدرك أبو ميزر أن عرفات هو الزعيم الأقوى في الساحة، فجنّد كفاءته وعلاقاته واختلاط مواقعه لخدمة البرنامج المرحلي، ولعب في هذا المجال دوراً نقله من قائد مغمور إلى مرتبة النجوم [2].

وامتدت مداولات اللجنة السباعية زمناً طويلاً استغرقت نحو الستة شهور، وأخفيت معظم وقائعها عن الإعلام. وفي المحصلة: صاغت اللجنة البرنامج الذي صار أشهر برامج منظمة التحرير، بالرغم من أنه أوجزها صياغةً وأقصرها. وضمَّ هذا البرنامج عشر نقاط تُعرف باسم "**برنامج النقاط العشر**"، فيما سُمي رسمياً برنامج العمل الوطني المرحلي. ووضع كل من المتحاورين المختلفين شيئاً ما في البرنامج يخصه حتى يتمكّن من الدفاع عنه أمام أنصاره، ولكن الفكرة الأساسية هي إقامة سلطة وطنية فلسطينية على أي جزء يتم تحريره

---

[1] - تعقيب السعدي على بحث الأزعر، "**تطور حركة التحرر الوطني**"، ص325-326؛ عزت دراغمة، **الفلسطينيون والطريق إلى فلسطين**، ج1، ط1، القدس، مركز الضياء للدراسات الفلسطينية، 1992، ص122-123.

[2] - فيصل حوراني، "**كتاب دروب المنفى، الحلقة الثالثة والعشرون، غبار معركة الواقعية وجبهة الرفض يكشف برنامج النقاط العشر**"؛ http://najialali.hanaa.net/makatabo33.html

من الأرض الفلسطينية. وكان لدعاة التسوية هدف آخر تمثّل في الدعوة إلى أن تناضل المنظمة بالوسائل كافة وليس بالكفاح المسلح وحده. ولا يوجد أدنى خلاف في أن تكون مثل هذه الدعوة موضع خلاف في أي وقت، لكن الخلاف أن الميثاق الوطني نصَّ على أن الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد، لندرك أهمية دعوة البرنامج إلى إضافة الوسائل الأخرى، بما هي كسر لقيود نص الميثاق. أما الرافضون فقد رضوا أو استرضوا بنقاطٍ نصّت على أن تكون السلطة الوطنية المنشودة سلطة مسلحة ومقاتلة، وأن يعدّ قيامها في أي جزء من فلسطين منطلقاً لتحرير البقية، وما إلى ذلك من ترضيّات لفظية [1].

وحسب قول جميل المجدلاوي: فإنه خلال هذا الاجتماع جرى تسجيل النقاط الأساسية التي تمَّ الاتفاق عليها، وكان جورج حبش الأمين العام للجبهة الشعبية ضمن الحضور وأبدى ملاحظاته على النقاط العشر وأضاف عليها، مما يجعلها تصب في المصلحة الوطنية. وكان عرفات يستخدم مسودة هذا الاجتماع ليقول دائماً: بأن حبش كان حاضراً وشارك في صياغة تلك النقاط، غير إن حبش أراد من السلطة المزمع إنشاؤها أن تكون سلطة مقاومة [2].

وتضمّنت ورقة العمل الفلسطينية عدداً من البنود والمبادئ العامة، والتي تشير كلها إلى بدء سيادة خط العمل المرحلي في صفوف الاتجاهات الرئيسية لمنظمة التحرير؛ فإيماناً باستحالة إقامة سلام دائم وعادل في المنطقة، دون استعادة الشعب الفلسطيني لكامل حقوقه الوطنية، وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير مصيره على كامل ترابه الوطني، فقد تضمّنت تلك الورقة عددٍ من البنود والمبادئ من أهمها:

1. تأكيد موقف منظمة التحرير السابق من القرار (242) الذي يطمس الحقوق الوطنية والقومية للشعب الفلسطيني، ويتعامل مع قضيته كمشكلة لاجئين؛ ولذا: يرفض التعامل مع هذا القرار على هذا الأساس في أي مستوى من مستويات التعامل العربية والدولية بما في ذلك مؤتمر جنيف.
2. تناضل منظمة التحرير بكافة الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح لتحرير الأرض الفلسطينية، وإقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على (أي) جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها.

---

[1]- المرجع السابق.

[2]- مقابلة مع جميل المجدلاوي.

3. تناضل منظمة التحرير ضد أي مشروع كيان فلسطيني، ثمنه الاعتراف والصلح والحدود الآمنة والتنازل عن الحق الوطني، وحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه في العودة وحقه في تقرير مصيره فوق ترابه الوطني.
4. إن أية خطوة تحريرية تتم هي لمتابعة تحقيق استراتيجية منظمة التحرير في إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية، المنصوص عليها في قرارات المجالس الوطنية السابقة[1].

ولكي يقطع عرفات طريق النكوص على البرنامج، وافق على إضافة نقطة أخرى إليه، وهي تلك التي أوجبت على القيادة الفلسطينية أن تعود إلى المجلس الوطني قبل أن تبتّ في أي تسوية مع إسرائيل. وفي ختام مداولات المجلس صادق الأعضاء على البرنامج الجديد بما يشبه الإجماع، ولم يعارضه سوى أربعة أعضاء فقط هما: الشاعر البعثي يوسف الخطيب، والكاتب القومي العربي سعيد حمود، ورفعت النمر صاحب بنك بيروت للتجارة وعضو مجلس إدارة البنك العربي المتعاطف مع الجبهة الشعبية، وناجي علوش البعثي السابق الذي انتقل إلى حركة فتح. أما سعيد حمامي داعية التسوية السلمية الجريء والمثابر، فقد أراد أن يتضمّن البرنامج المرحلي اعترافاً صريحاً بالقرار (242) ولكن عرفات رفض ذلك، وبإقرار برنامج النقاط العشر تكرّست الغلبة لتيار الواقعية السياسية في منظمة التحرير، كما تكرّست قيادة عرفات ولم يبق ما يزعزعها [2].

ويتضح مما سبق: أن أهم ما تمَّ طرحه من بنود في ورقة العمل الفلسطينية تلك، هو ما جاء في البند الثاني منها والمتعلق بنضال منظمة التحرير بكافة الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح لتحرير الأرض الفلسطينية، وإقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على (أي) جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها. ويُعدُّ ذلك الأمر غاية في الأهمية لأنه أول اعتراف رسمي فلسطيني صادر عن منظمة التحرير، بالتخلي عن الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل عام 1948، وأن النضال يجب أن يتركّز فقط على استعادة جزء من تلك

---

[1]- نايف حواتمة، قيس عبد الكريم، **البرنامج المرحلي 1973-1974: صراع - وحدة في المقاومة الفلسطينية**، دمشق، شركة دار التقدم العربي، والدار الوطنية الجديدة، نيسان (أبريل) 2002، ص68-69؛ تعقيب السعدي على بحث الأزعر، "**تطور حركة التحرر الوطني**"، ص326؛ يوسف حجازي، **أيام فلسطينية في القرن العشرين**، سلسلة دراسات (6)، ط1، غزة، المركز القومي للدراسات والتوثيق، 1999، ص4-6.

[2]- حوراني، "**كتاب دروب المنفى**".

الأراضي وهي التي أُحتلت عام 1967، وهذا في حد ذاته إرهاصات أول تنازل رسمي فلسطيني عن معظم أرض فلسطين التاريخية، الأمر الذي سيكون له تبعات جسيمة على مجمل القضية الفلسطينية في المستقبل.

ومن أهم الملاحظات التي أُخذت على النقاط العشر، أن كل الحوار السابق على المجلس الوطني في دورته الثانية عشرة، تركّز على استرداد الأراضي الفلسطينية التي أُحتلّت عام 1967 كما أسلفنا الإشارة، وذلك لإقامة السلطة الوطنية عليها، ولم يخضْ أحد على الإطلاق في حيثيات هذه السلطة الممزقة الأوصال؛ فالضفة الغربية وقطاع غزة تفصل بينهما إسرائيل بمسافة تصل إلى أربعين كيلو متراً في أقصر خط مستقيم، فكيف ستسمح إسرائيل بتواصل السكان والسلطة بين هاتين المنطقتين مروراً بإسرائيل، دون أن توافق على ذلك التواصل؟ وما هو الثمن الذي ستقبل به إسرائيل وستقدمه منظمة التحرير لإسرائيل مقابل هذا التواصل؟ ثمَّ كيف والأمر هذا في غاية التعقيد أن يتصور المرء قيام سلطة مقاتلة في هاتين المنطقتين وهي بحاجة ماسة لموافقة إسرائيلية لكي تُبقي على ممر بري يصل الضفة بغزة، أو حتى تسمح باستخدام أجوائها للطيران بين المنطقتين، ناهيك عن حاجة السلطة المقاتلة لعمق عربي لا يتوفّر إلاَّ من خلال الحدود الأردنية. وبالتالي: فإن قيام أي تسوية بين الفلسطينيين وإسرائيل لإقامة سلطة وطنية في المنطقتين المذكورتين، سوف يترتّب عليها توقيع اتفاق سلام بين إسرائيل والأردن، وفي هذه الحالة لن يتمكن الفلسطينيون من إقامة سلطة مقاتلة [1].

ومثل هكذا ملاحظات، تجعل من المستحيل قيام سلطة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة دون اتفاق مع إسرائيل، تلتزم به أمام المجتمع الدولي لضمان بقاء تلك السلطة. ومما لا شك فيه أن أهم ثمن على السلطة الناشئة ومنظمة التحرير أن تدفعه، هو الإقرار بحق إسرائيل في الوجود على أرض فلسطين التي أُحتلت عام 1948، والصلح معها وهو ما ركّز قادة حركة فتح على إعلان رفضه بطريقة عاطفية ودون تمحيص، أو متغاضون عن الحقيقة، بينما أفصح عنه مبعوثو ياسر عرفات سراً للأمريكيين والأوروبيين والإسرائيليين، وقد أفصح بعض ممثلي حركة فتح في أوروبا عن هذه الحقيقة وعلى رأسهم سعيد حمامي في لندن، عندما دعا في منتصف تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1973 إلى مشاركة الفلسطينيين في مؤتمر

[1]- عدوان، **الدولة الفلسطينية**، ص24-25.

جنيف، وإلى قيام سلطة فلسطينية في الضفة وغزة، على أساس الاعتراف المتبادل بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، معتبراً أن قيام دولة ديمقراطية ثنائية القومية في فلسطين أصبحت بعيدة المنال[1].

والباحث المدقّق في النقاط العشر التي تضمنها البرنامج المرحلي، يلاحظ أن مقدمة هذا البرنامج تُفصح عن خلفية تلك النقاط؛ فهي تضمّنت عملياً بدء تراجع منظمة التحرير رسمياً، فقد ورد فيها حديث عن السلام العادل والدائم في المنطقة يقول: باستحالة إقامة سلام دائم وعادل في المنطقة دون استعادة الشعب الفلسطيني لكامل حقوقه الوطنية، وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير مصيره على كامل ترابه الوطني؛ فالسلام المنشود لن يتم بغير موافقة إسرائيلية، وعلى أساس قراري مجلس الأمن (242) و(338) اللذان يتضمّنان اعترافاً رسمياً بإسرائيل وبالحدود الآمنة[2].

والتوصية التي تمَّ تقديمها من المجلس الوطني إلى اللجنة التنفيذية للمنظمة، تعطيها الضوء الأخضر للتحرّك الدولي؛ فالبند الأول فيها يقول: "**يقرر العمل على فتح المجال الدولي لطرح قضية فلسطين - وطناً وشعباً - في إطار غير إطار القرار (242)، وهذا التحرك لإنجاز الهدف المرحلي**". وهنا تكمن الإشارة الواضحة للتحرك السياسي ضمن الرؤية الدولية والتي لا تتجاوز الانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة مقابل الاعتراف والصلح والسلام، ونلاحظ هنا في النقطة الأولى رفض للقرار (242)، ولكن عدم ذكر القرار (338) يعني اعترافاً ضمنيّاً به، وهو يتضمّن القرار (242). والنقطة الثانية من تلك النقاط تتحدّث عن إقامة سلطة الشعب على كل جزء يتم تحريره، ولكن تلك النقطة لم توضّح عمّا إذا كان تحريره بالكفاح العسكري أم بالانسحاب الإسرائيلي منه بعد التسوية؟ وعلى كل حال: فتلك إشارة بديهية يُقصد منها الأراضي التي سينسحب منها الاحتلال من خلال التسوية. ومع إن النقطة الثالثة فيها جذرية برفض الاعتراف والصلح والحدود الآمنة لإسرائيل، والتنازل عن بقية الحقوق كثمنٍ لإقامة السلطة الفلسطينية، إلاَّ أن هذه النقطة فيها خداع فهي تناقض

---

[1]- المرجع السابق، ص25-26؛ الشريف، **البحث عن كيان**، ص238؛

*Alan Hart, **Arafat Terrorist or Peacemaker?**, London, Sedgwick & Jackson, 1984, p. 386-387.*

[2]- خرطبيل، **وأد منظمة التحرير**، ص27.

توجه المنظمة تجاه الحوار الدولي والحديث عن السلام العادل؛ فالبرنامج كان إعلاناً لبدء العمل السياسي، والتخلّي عن التحرير والنضال العسكري[1].

ومن خلال هذا البرنامج المرحلي حسب ما ذكره البعض: تمّت عملية خداع وتضليل، وتلاعب بالمبادئ والثوابت تحت مصطلح الإستراتيجية والتكتيك، وعليه: فقيادة المنظمة لن تستطيع تحرير جزء من فلسطين بالكفاح المسلح، ضمن ذاك المنظور لتقيم عليه السلطة الفلسطينية، بل أخذت تتحرّك على أساس القرار (242) عربياً ودولياً، لأن شرط قبولها في أوروبا ومحاورتها، والانفتاح عليها والاعتراف بها كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني أن تتخلّى عن تدمير دولة إسرائيل والاعتراف بها، ونبذ العنف حسب مصطلحهم والذي يقابل في العُرف الفلسطيني العمليات الفدائية وقبول القرار (242)[2].

وعلى أية حال: فقد تهيأ المناخ الفلسطيني لحسم خيار الاستقلال الوطني، في مواجهة احتمالات الانسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكن في ظل ظروف الحركة الفلسطينية وظروف علاقاتها التنظيمية وارتباطاتها العربية، أضحت مهمة صياغة برنامج مرحلي يحظى بإجماع فلسطيني كامل عملية صعبة ومعقدة. ومع ذلك فقد تصدّت بعض التنظيمات كفتح والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين لعملية صياغة وتصميم شعارات المرحلة، وهي بذلك حطّمت الشعارات العامة القديمة ذات الطابع الاستراتيجي بعيد المدى والتي كانت جزءاً لا يتجزأ من أدبيات الفصائل الفلسطينية ومنظمة التحرير؛ فمن وجهة نظر بعض فصائل منظمة التحرير، أنه لم يعد بالإمكان بعد حرب عام 1973 مخاطبة الشعب الفلسطيني بشعارات عامة وتاريخية، دون النظر إلى طبيعة المرحلة الجديدة التي يجتازها بعد الحرب، والاستمرار في تعبئته حول أهداف غير قابلة للإنجاز في مدى زمني منظور ومحدد[3].

وبناءً على ذلك التصور؛ ففي عام 1974 أيضاً، وبعد أن كانت قيادة المنظمة الجديدة قد رسّخت أقدامها، واصلت مسلسل التغيُّر السياسي داخل المنظمة تبعاً للمتغيّرات الإقليمية والدولية على أمل تحقيق شيء من الحل السلمي للقضية الفلسطينية؛ ففي

---

[1]- المرجع السابق، ص28.

[2]- المرجع السابق، ص29-30.

[3]- الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص199-200.

حزيران (يونيه) 1974، قبِل المجلس الوطني الفلسطيني وأقرَّ بفكرة قيام سلطة فلسطينية فوق جزء من الأراضي الفلسطينية، أي: **القبول بالممكن والنضال من أجل تحقيق الهدف الاستراتيجي**، وهذا يُعد الإقرار الأول من نوعه بقبول إقامة سلطة وطنية فلسطينية فوق أي أرض يتم تحريرها أو ينسحب الاحتلال منها. وليس غريباً أن لقي ذلك البرنامج معارضة شديدة من جانب أطراف فلسطينية عدة، لتعارضه مع البرنامج السياسي والميثاق الوطني الفلسطيني نفسه، واعتبروا ذلك التحوُّل تراجعاً عن الهدف الرئيسي، ووصفوا ذلك البرنامج: بأنه برنامج "**بعض فلسطين**" [1]. وكانت تلك الفصائل الرافضة للبرنامج المرحلي هي في الأساس المحسوبة على سوريا والعراق [2]. ومن المعلوم أن بعض الأطراف العربية عارضت المشروع المرحلي، ومن بينها النظام العراقي في ذلك الوقت الذي كان يترأسه حزب البعث بقيادة أحمد حسن البكر [3].

غير إن أغرب ما في برنامج النقاط العشر هي النقطة الثانية منه التي تضمّنت مجموعة من الكلمات والعبارات التي تستحق الوقوف عندها بعض الشيء، فقد تمَّ استبدال عبارة: "**تحرير فلسطين**" لتحل محلها عبارة "**تحرير الأرض الفلسطينية**"، مما يعني إبداء شيء من المرونة لجهة إشراك منظمة التحرير في أي مباحثات للتسوية [4]، حيث تحتمل عبارة "**الأرض الفلسطينية**" الضفة الغربية وقطاع غزة، وتمَّ اعتماد هذا التعبير فيما بعد ليشير إليهما. بل وما يثير الريبة ما أشارت إليه تلك الفقرة، بأن وسيلة تحرير تلك الأراضي هي: "**كافة الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح**"؛ وبناءً عليه: فماذا سيكون مستقبل الكفاح المسلح عندما يتم تحرير الأراضي التي أُحتلت عام 1967؟ وهل سيتم السماح لمنظمة التحرير بالاستمرار في القتال؟ أم ستستمر في التفاوض حتى ولو لم تتوصّل إلى تحرير المزيد من الأراضي؟

كما أشارت تلك الفقرة إلى صفة "**المقاتلة**" للسلطة المزمع قيامها، لكن المنطق يفرض علينا التساؤل: (**هل ستقبل إسرائيل التفاوض مع منظمة التحرير وهي تُبدي سلفاً: أنها**

---

[1]- قاسم، **الحروب العربية – الإسرائيلية**، ص341؛ الأزعر، "**تطور حركة التحرر الوطني**"، ص316؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **فلسطين تاريخها وقضيتها**، نابلس، المكتبة الجامعية، د.ت، ص292؛ **مقابلة مع جميل المجدلاوي**.

[2]- **مقابلة مع زكريا عطون**؛ **مقابلة مع رمزي رباح**؛ خلف، **فلسطيني بلا هوية**، ص224.

[3]- **مقابلة مع يحيى رباح**.

[4]- فيصل حوراني، "**منظمة التحرير الفلسطينية والتوجه نحو التسوية**"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 99، شباط (فبراير) 1980، ص56-57.

ستقيم إلى جوارها سلطة مقاتلة؟). والواضح أن ذكر مصطلح "سلطة مقاتلة"، وُضعت في تلك الفقرة لمجرد إرضاء الفصائل المعارضة والمتخوفة من الانزلاق إلى الحلول السلمية. فقد طلب ياسر عرفات من ماجد أبو شرار أمين سر المجلس الثوري لحركة فتح خلال المداولات حول البرنامج المرحلي، أن يتضمّن البرنامج كلمة واحدة فقط هي "سلطة وطنية"، ثمَّ ليضع المعارضون بعد ذلك ما شاءوا من النقاط والتحفظات[1]. وأما مصطلح "سلطة وطنية" فقد كان بديلاً مؤقتاً عن مصطلح "الدولة الفلسطينية" الذي أُتهم أنصاره وقتذاك بالخيانة، ودرج قادة الفصائل بمن فيهم فتح على تسميتها بالدولة المسخ. ولكن الجميع كان يُدرك أن الحديث يدور عن إقامة دولة مستقلة [2].

ومهما يكن من أمر: فإن هذا البرنامج المرحلي كان يُسمى الإستراتيجية المؤقتة، إلاَّ أن قيادات من حركة فتح اعتبروه حل استراتيجي وليس مرحلي [3]، أي أن هذا الحل هو خاتمة المطاف لحل مجمل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

وعندما أصدرت القمة العربية في الجزائر عام 1973 قراراً اعترفت بموجبه بمنظمة التحرير ممثلاً وحيداً للشعب الفلسطيني، بدأ يطرأ تغيّر على موقف حركة فتح التي صارت تؤكّد على لسان عددٍ من قياديها ومنهم صلاح خلف (أبو إياد): أن كل الثورات تواجه موضوع المرحلية، وأن الواقعية السياسية ليست عيباً وإنما هي "**الأسلوب الثوري في العمل**". وبالتالي: فإن المرحلية فيما يتعلّق بالثورة الفلسطينية، يجب أن تتمثّل في النضال من أجل انتزاع الضفة الغربية وقطاع غزة من براثن الاحتلال، وإقامة قاعدة ثورية ووطنية عليهما شريطة أن لا يكون ثمن هذه القاعدة التنازل عن الحق التاريخي[4]. والجدير بالذكر: أن صلاح خلف نفسه قد أخذ فيما بعد على قيادة منظمة التحرير، أنها لم تشرح لكوادرها قبل حرب 1973 معنى المرحلية في النضال. وقال: السؤال المطروح علينا والذي يجب أن نجيب عليه، ليس بين ما نطمح إليه حسب أدبياتنا، إنّما المطلوب أن نقر بالشيء الذي قد يُفرض

---

[1]- غازي حسين، **الفكر السياسي الفلسطيني 1963-1988**، دمشق، دار دانية، 1993، ص158.

[2]- حواتمة، **البرنامج المرحلي**، ص50.

[3]- مقابلة مع رباح مهنّا.

[4]- **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973**، ص520-522.

علينا وكيف نواجهه، وطبيعي أن نرضى به إذا كان استسلامياً، إنّما يكون فعلاً بوضع برنامج نناضل جميعاً من أجله، برنامج يجيب على القضايا الراهنة ويتمسك بالحق التاريخي [1].

وبمقارنة بسيطة بين مقررات البرنامج السياسي الذي أقرّه المجلس الوطني الفلسطيني الأول عام 1964، بما تبعه من مقررات بعد الدورة الرابعة نلاحظ ما يأتي:

أولاً: أن مقررات المجلس الوطني الفلسطيني الأول ركّزت على أن قيام إسرائيل على أرض فلسطين، يُعدُّ عدواناً استعمارياً صهيونياً مستمراً يخالف مبدأ حق تقرير المصير.

ثانياً: فإن للشعب الفلسطيني الحق وفقاً للأعراف الدولية أن يناضل في سبيل تحرير وطنه بكافة الوسائل، وكذلك التعاون مع الدول الشقيقة والصديقة للعمل على طرد إسرائيل من الأمم المتحدة وجميع المحافل الدولية. وبالتالي: فإن الهدف السياسي الأول لقيام منظمة التحرير، كان العمل من أجل عودة الشعب الفلسطيني إلى وطنه المحتل، وإقامة دولته الفلسطينية على مجمل أراضيه التي حُددت وفقاً للانتداب البريطاني [2].

وحسب ما ذكره شفيق الحوت: فإن الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، كانت قمة في الدبلوماسية الفلسطينية التي عرفت كيف تتجاوز حدة الرفض وحدة القبول بالنسبة إلى مؤتمر جنيف، ومجمل النشاط السياسي العربي في ذلك الوقت. وقد ترتّب على ما اتخذته تلك الدورة من قرارٍ مصيري بالقبول بدولة فلسطينية فوق جزء من تراب فلسطين، بأن توجّهت منظمة التحرير بعد أشهر قليلة من ذلك القرار إلى الأمم المتحدة في نيويورك بدلاً من مؤتمر جنيف. ومن خلال هذا المنعطف التاريخي برز دور الفلسطيني الدبلوماسي، وأهمية الدبلوماسية والنضال السياسي كأداة نضالية، ومما لا شك فيه: فإن حرب 1973 هي المسئول الأول عن هذا التطور [3].

وحسب ما ذكره رمزي رباح: فإن البرنامج المرحلي أثبت أن المقاومة المرحلية كانت ضرورية من أجل مراكمة الإنجازات للوصول إلى الهدف النهائي؛ فبدون دولة فلسطينية لا يمكن الوصول للهدف النهائي وهو قيام الدولة الديمقراطية في ظل موازين قوى مختلة دولياً، كما أن البرنامج المرحلي لا ينتظر تحولات في النظام الإقليمي العربي والدولي بل يركّز

---

[1] - محمود درويش (إعداد)، **"المقاومة الفلسطينية أمام التحديات الجديدة"**، ندوة أعدتها مجلة شؤون فلسطينية، العدد 30، شباط 1974، ص26-27.

[2] - مخادمة، **منظمة التحرير**، ص340.

[3] - الحوت، **عشرون عاماً**، ص197-198.

على دور الفلسطينيين أنفسهم، وتعبئة وتنظيم طاقاتهم ضد الاحتلال من أجل حقوقهم ومصالحهم. ولم يكن هذا البرنامج على الإطلاق برنامج للتسوية وإنما استنهاض الشعب الفلسطيني، وفوق هذا وذاك فإنه كان يجمع بين كافة أشكال النضال، وأسقط شعار التناقض بين الكفاح المسلح والتسوية السلمية، وحصّن مكانة القضية وتمثيلها، ووقف سداً ضد الحلول السلمية والاستسلامية [1].

ولمَّا لم تكن كل التنظيمات الفلسطينية المنضوية تحت عباءة منظمة التحرير موافقة على تلك الحلول السلمية من خلال ذلك المنظور، برز على سطح الواقع السياسي الفلسطيني اتجاهان رئيسيان، عبّر كل منهما عن نفسه في سلسلة من المواقف والبيانات المختلفة، وانتظم **الاتجاه الأول:** في قيادة منظمة التحرير الذي بقي قابضاً على زمام الأمور فيها، بينما انتظم **الاتجاه الثاني:** في أُطر وتعبيرات مستقلة عن منظمة التحرير أطلق على نفسه اسم (**جبهة القوى الفلسطينية الرافضة للحلول الاستسلامية**)، أو ما يمكن تسميته (بجبهة الرفض)، وقد تمثّل في: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وجبهة التحرير العربية والجبهة الشعبية - القيادة العامة. وقد تزعمت الجبهة الشعبية تلك الجبهة، وتمَّ انتخاب القيادي البارز في الجبهة آنذاك أبو ماهر اليماني أمين سر لها. وكان الاتجاه الأخير قد أخذ بالتعبير عن مواقفه وسياساته من داخل أُطر ومؤسسات منظمة التحرير نفسها، قبل أن يبدأ بالتبلور خارجياً في أُطر ومؤسسات موازية في الشكل على الصعيد التنفيذي، وكانت إحدى تعبيراته المبكرة قد برزت بعد نحو ثلاثة أشهر على حرب 1973، عندما اضطرت قيادة منظمة التحرير المؤلفة من تحالف تنظيمات، تتكون من: فتح، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والصاعقة، إلى تأجيل رفع ورقة عمل اتفقت عليها إلى المجلس المركزي الفلسطيني الذي تقرر عقده في شباط (فبراير) 1974؛ بسبب ضغط تحالف مناوئ من داخل المنظمة، مؤلف من: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وجبهة التحرير العربية [2].

ولكن في أواخر أيلول (سبتمبر) 1974، وإزاء رفضها لتلك الحلول السياسية التي تُعبّر عن التنازل عن الثوابت الوطنية الفلسطينية، قررت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الانسحاب

---

[1] - مقابلة مع رمزي رباح.

[2] - مجلة الهدف، بيروت 1974/5/25؛ الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص200-201؛ عبد الرحمن، **منظمة التحرير**، ص265، 267؛ بسيسو، **منظمة التحرير**، ص26؛ **مقابلة مع جميل مزهر** بتاريخ 2011/2/3، والأستاذ مزهر هو عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

من اللجنة التنفيذية للمنظمة ومن المجلس المركزي، لكنها بقيت في إطار المجلس الوطني الفلسطيني، وذلك لكي لا تتحمّل تبعات الانحراف التاريخي الذي تسير فيه قيادة المنظمة. ومن جملة الأسباب التي برّرت فيها الجبهة الشعبية انسحابها من مؤسسات منظمة التحرير هو بقاء المنظمة في موقف اللا موقف، وتفسير المنظمة لبرنامج النقاط العشر أو السلطة الوطنية، على نحو يتناقض والميثاق القومي ومقررات المجالس الوطنية، وتصوير قيادة المنظمة لإمكانية حضورها لمؤتمر جنيف - الذي وصفته الجبهة بالمؤامرة - وكأنه انتصار كبير تحققه على الرجعية الأردنية وإسرائيل، وأن الجبهة تؤكد حدوث اتصالات سرية مع الولايات المتحدة بمعزلٍ عن الجماهير [1].

وقد أدّى تشكيل جبهة الرفض تلك إلى أن يكون مفصلاً هاماً في تاريخ منظمة التحرير، إذ توضّحت آنذاك مواقف الفصائل الفلسطينية على أساس الموقف من إسرائيل، حيث تمَّ تقسيمهم إلى فريقين. كما أدّت إلى بروز صراعات مهّدت لصراع دموي فيما بعد في الثمانينات من القرن الماضي، بين المناوئين لسياسات ياسر عرفات ومواليه على خلفية النزاع مع سوريا [2].

وقد أكّد جورج حبش الأمين العام للجبهة الشعبية، بأنه لا يمكن لمنظمة التحرير النجاح في الوصول إلى سلطة وطنية فلسطينية، بدون اعتراف وبدون صلح وبدون حدود آمنة مع إسرائيل [3]. غير إن الجبهة الشعبية وافقت في وقتٍ لاحق حسب أبو أحمد فؤاد على تبني البرنامج المرحلي، ولكن ليس على حساب الهدف الاستراتيجي وهو تحرير كامل التراب الفلسطيني، وهذا ما أقرته مؤتمراتها الوطنية وهيئاتها المركزية، كما أن هذا هو موقف العديد من الفصائل الفلسطينية [4].

---

[1]- **البيان الصحافي الصادر عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حول انسحابها من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية 1974/9/26**، مجلة الهدف، بيروت، العدد 271، 28/ 9/ 1974؛ الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص200-202؛ عبد الرحمن، **منظمة التحرير**، ص266؛ **مقابلة مع جميل مزهر**.

[2]- **مقابلة مع جميل مزهر**.

[3]- جورج حبش، **"المقاومة الفلسطينية أمام التحديات الجديدة"**، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 30، شباط (فبراير) 1974، ص21؛ المصري، **اتجاهات الفكر السياسي**، ص81.

[4]- **كتاب من أبو أحمد فؤاد**.

أما الجبهة الشعبية- القيادة العامة، فقد التزمت الصمت حيال خروج الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بل وتمسّكت بعضويتها في اللجنة التنفيذية للمنظمة والمجلس المركزي فيها، وواظبت على حضور الاجتماعات المقررة، والمشاركة في اتخاذ القرارات. ولكن على ما يبدو فإن سياسة الجبهة ظلت طوال فترة السنوات الثلاث التالية تتّسم بالازدواجية والغموض في التزاماتها تجاه منظمة التحرير؛ فبينما لم تنسحب من مؤسسات المنظمة، إلاّ أنها ظلت تُظهر ميلاً للاقتداء بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وإتباع تكتيكاتها السياسية، وذلك على غرار ما كانت عليه جبهة التحرير العربية [1].

وفيما يخص رؤية غازي الصوراني لبرنامج الحل المرحلي أو برنامج النقاط العشر، فإنه يقول في ذلك الصدد: لقد ظلت الشعارات الثورية لتحرير كل التراب الفلسطيني عبر الكفاح المسلح والحرب الشعبية شعارات رائجة في تلك المرحلة، حيث أُستخدمت بنوعٍ من المبدئية أو المصداقية من ناحية، كما أُستخدمت أيضاً لاعتبارات المنافسة الفئوية، أو لاعتبارات سياسية من ناحيةٍ ثانية، على الرغم من وعي البعض بأن تلك الشعارات لم يكن لها أساس في واقع النظام العربي الرسمي (السياسي والعسكري والاجتماعي والاقتصادي). وبالتالي: يظل هدف تغيير وتجاوز ذلك الواقع عبر الثورة عليه، وفق رؤية أو موقف الجبهة الشعبية - آنذاك- بالنسبة للنظام العربي الرجعي والتابع عموماً، وللنظام الأردني خصوصاً لحسم ما سُمي "ازدواجية السلطة" لصالح الثورة، الأمر الذي رفضته حركة فتح. وبناءً عليه: لم يكن غريباً فيما بعد أن تتراجع حركة فتح ومعها معظم الفصائل الصغيرة الأخرى عن تلك الشعارات الكبرى، لحساب برنامج الحل المرحلي، ومن ثمَّ بداية الطريق صوب الهبوط السياسي المتصل حتى أوسلو عام 1993 وما تلاه [2].

ويستطرد غازي الصوراني قائلاً: إن ذلك يفترض التدقيق في طبيعة حركة فتح والهدف الحقيقي من تأسيسها، هل كانت تسعى للتحرير فعلاً كما كانت تشير شعاراتها، أم كانت قيادتها تُضمر لسياسةٍ أخرى؟ أم أن الظروف والمتغيّرات العربية والدولية وطبيعة الصراع مع العدو، فرضت العديد من المتغيّرات أو التكتيكات لاعتبارات مصلحية أو طبقية سياسية في حركة فتح، كما يوضح الكاتب مصطفى الحسيني الذي أسهم في صياغة شعار الدولة

---

[1]- الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص203؛ عبد الرحمن، **منظمة التحرير**، ص266.

[2]- **مقابلة مع غازي الصوراني**.

الديمقراطية العلمانية آنذاك، حيث يقول: "**إن الهدف الذي كمن وراء طرح هذا الشعار هو كسب التأييد العالمي**"، وبالتالي: لم يكن شعاراً أساسياً، بل كان هدفاً تكتيكياً، وربما يكون ذلك صحيحاً لأن القيادة الأساسية لحركة فتح، كانت من أصول الإخوان المسلمين الذين هم بالتأكيد ضد العلمانية، ولذلك لم يصبح هذا الهدف أساسياً في برنامج حركة فتح وفي سياساتها. وحين حاول خالد الحسن أحد قيادات الحركة الأساسيين وأبرز مفكريها (وهو من حزب التحرير سابقاً) استخدامه لتحقيق حلٍ في فلسطين، يبرر القبول بدولة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بأن تلك الدولة يمكن أن تكون مقدمة لتحقيق دولة ديمقراطية علمانية، كتوافقٍ بين المسلمين والمسيحيين واليهود، أي كتوافقٍ ديني وهو موقف توفيقي، أو علمانية متدينة إذا صح التعبير [1].

وفيما يخص موقع الدولة من كل ذلك يقول غازي الصوراني: لقد طرحت حركة فتح قبل عام 1967، هدف إقامة دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهاجمت المنادين بتحرير فلسطين (وكان وقتها عبد الناصر)، وورد ذلك في مجلة فلسطيننا، وفي كراس هيكل البناء الثوري لحركة فتح، كما وضّحها صلاح خلف في كتابه فلسطيني بلا هوية. أما بعد ذلك العام فقد غاب هذا الشعار، بل بالعكس هاجمت هذه القيادة الفئات التي طرحت شعار بناء الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وغزّة أمثال المحامي عزيز شحادة وغيره، بينما طغى شعار تحرير فلسطين وقتها، وهو الشعار الذي استُخدم لتوحيد فئات واسعة من الجماهير الفلسطينية حولها، لكي تصبح هي الممثل الشرعي والوحيد، ومن ثمَّ تثبيت ذلك المنطلق الفئوي المتفرّد في خدمة أية تكتيكات أو ظروف ومتغيّرات لاحقة [2].

ويضيف الصوراني: إنه بعد الضربات القاصمة التي تلقّتها المقاومة في الأردن (1970، 1971) وانسحابها إلى لبنان، ظهر اتجاه (متشدد) في فتح تمثّل في تنظيم أيلول الأسود، وآخر (مهاود) باسم: الواقعية تماهياً مع النظام السياسي الرسمي العربي في هبوطه مع رحيل الرئيس عبد الناصر، لذا: ليس صدفةً أن يخرج ياسر عرفات من دورة المجلس الوطني الفلسطيني، التي اعتمدت برنامج النقاط العشر صيف 1974 إلى القمة العربية في الرباط التي كافأت منظمة التحرير، بصفة الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني؛ لكنها في

---

[1]- المرجع السابق.

[2]- المرجع السابق.

الحقيقة أرادت التخلّص من القضية الفلسطينية بإلقاء العبء على المنظمة. ومن القمة العربية انطلق عرفات إلى الجمعية العمومية للأمم المتحدة ليلقي خطابه الشهير، ولُتقبل فلسطين عضواً مراقباً في الأمم المتحدة، ما يشي بأن برنامج النقاط العشر كان شرطاً لقبول منظمة التحرير في نادي الأنظمة العربية والمحافل الدولية على حدٍ سواء [1].

وبالتالي: فإنه على أثر الضربة القاسمة التي وُجهت للمقاومة الفلسطينية في الأردن في عام 1970 من ناحية، وعلى أثر نتائج حرب عام 1973 خاصةً النتائج السياسية من ناحيةٍ ثانية، بدأت في التراكم والنضوج فكرة المرحلية لدى الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. علماً بأن تلك الفكرة كانت ناضجة لدى حركة فتح وتنتظر الفرصة، حيث طُرحت للنقاش الداخلي في قيادة الجبهة صيف عام 1973، ما سُمي آنذاك بـ "**برنامج النقاط العشر**" كما سبق الذكر، ثمَّ تبنّى المجلس الوطني الفلسطيني لذلك البرنامج تحت اسم "**البرنامج المرحلي لمنظمة التحرير عام 1974**"، ويتضمّن الإقرار بمرحلة النضال الوطني الفلسطيني وصولاً إلى الهدف الاستراتيجي الذي رسمه ميثاق منظمة التحرير، وحينها لم يكن الحديث عن دولة فلسطينية مستقلة في أراضي الضفة والقطاع، وإنما كان الحديث يجري عن بناء سلطة وطنية تكون مقدمة للتحرير الشامل [2].

وفي هذا الشأن يقول فؤاد بنات: صحيح أن نايف حواتمة الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين هو صاحب مشروع البرنامج المرحلي، إلاَّ أننا لا نستطيع أن نضع اليسار الفلسطيني كله في سلةٍ واحدة، ويجب الفصل بين اليسار الماركسي الشيوعي واليسار العربي؛ فاليسار الشيوعي قبِل بدولة إسرائيل منذ نشأتها، وكان هذا الحديث من ضمن الخطوط الحمر ليس للشعب الفلسطيني وحده بل للأمة العربية، والمقصود هنا الشعب العربي وليس الحكّام. والمعروف أن حواتمة هو صاحب فكر قادم من النظرية الأممية، ولم يكن ذلك الموقف محسوباً على اليسار العربي [3].

ومهما يكن من أمر: فإن تحوّل المقاومة إلى قوة على الرغم من الهزيمة في الأردن، وجَلْب الاعتراف العربي والدولي بها كممثلٍ للشعب الفلسطيني، فرض الانتقال إلى خطوة أخرى في

---

[1] - المرجع السابق.

[2] - المرجع السابق.

[3] - مقابلة مع فؤاد بنات.

طريق الوصول إلى دولة، كان التفكير منذ البدء أن تكون في الضفة الغربية وقطاع غزة. لذلك بات من الضروري أن يجري التحوّل عن البرنامج الأساسي المتمثّل ببرنامج تحرير فلسطين وعن الكفاح المسلح، نحو التوافق مع الميل العربي الذي كان يسير نحو الاعتراف بإسرائيل، والقبول بالقرارات الدولية كأساس، وهو الأمر الذي كان يطرح مسألة الدولة في الضفة وغزة من جهة، والتركيز على النشاط السياسي والدبلوماسي من جهةٍ أخرى. إذن: كان برنامج النقاط العشر هو برنامج قيادة فتح رغم إصداره من قبل الجبهة الديمقراطية، وعلى الرغم من اعتراضات تنظيمات أخرى، فقد وافق بعضها وتكيّف الباقي رويداً رويداً مع ذلك البرنامج، وكان بمثابة المدخل الأول صوب مداخل التسوية السياسية اللاحقة في مسار منظمة التحرير وحركة فتح [1].

وبحسب قول غازي الصوراني: فقد كان ما بدا أنه تحوّل سنة 1974، هو انتقال منظمة التحرير من مرحلة التحوّل إلى قوة بأن تكون الممثّل الشرعي والوحيد، الأمر الذي حصلت عليه في ذلك العام، ثمَّ إلى قوة تفاوض من أجل تنفيذ القرار (242)، على وهم حصولها على الأراضي المحتلة عام 1967 لإقامة الدولة الفلسطينية عليها، وذلك ما عبّر عنه كل مسار التنازل الذي بدأ عام 1974، بمعنى أن ما كان يحكم رؤية قادة حركة فتح هو الحصول على دولة في الأرض المحتلة عام 1967، وليس تحرير فلسطين كما كان يرد في أدبياتها، وفي إطار تفاهم ضمن الحدود التي يقررها الوضع الدولي، بالتفاهم مع مصر والسعودية والنظم الخليجية بالأساس، وبالتالي: عبر الوصول إلى التفاهم مع الولايات المتحدة. تلك هي الإستراتيجية الأساس لقادة حركة فتح، ربما ليس كلهم طبعاً لكن المتنفّذين منهم. ولتحقيق ذلك كان يقتضي الأمر لدى العدو الإسرائيلي، حصول تصفيات لعددٍ من القادة الرافضين لتلك الإستراتيجية [2].

ويأتي في السياق نفسه ما ذكره فؤاد بنات بقوله: إن منظمة التحرير لم تشهد تطوراً في تلك الفترة بل تغيّرات أو متغيّرات، لأن التطور يعنى الإضافات المكتسبة تبعاً للمبادئ الأساسية في الميثاق القومي ثمَّ الوطني الفلسطيني، فمثلاً: فإن ما عُرف بالقرار الفلسطيني المستقل هو صناعة ياسر عرفات، وهو هدم للمادة الأولى في الميثاق الذي ينص صراحةً على

---

[1]- مقابلة مع غازي الصوراني.

[2]- المرجع السابق.

أن الشعب الفلسطيني جزء من الأمة العربية، وفلسطين جزء من الوطن العربي، وإذا سألنا في وقتها: ماذا يعني مصطلح القرار الفلسطيني المستقل؟ هل كان بإمكان قادة المنظمة عمل شيء أو اتخاذ أي موقف سياسي دون موافقة الدول العربية الممولة لمنظمتهم. فهذه الأسطر توضح في الأساس، أن حركة فتح كان لديها استعداد لتغيير سياسة منظمة التحرير بين هذا الطرف أو ذاك، بغض النظر عن المصلحة الفلسطينية، وبالتالي: لا غرابة هنا في تغيير سياسات منظمة التحرير [1].

ويأتي في السياق نفسه أيضاً، أن انهيار حركة المقاومة في الأراضي المحتلة بسبب قلة خبرة رجال العمل السري، نتيجة ضعف المهارات العسكرية وقلة الإمكانيات المادية، وكذلك منع السلطات الأردنية لنشطاء المقاومة في الأردن من الاتصال بعناصرهم في الأرض المحتلة، واستعداد الرئيس السوري حافظ الأسد لقبول القرار الدولي (242)، وانضمام سوريا إلى محور مصر مع تقييد حركة المقاومة في سوريا، ومنعها من إدخال أية أسلحة إلى الأردن لنقلها إلى الأراضي المحتلة، ناهيك عن بوادر الأزمة اللبنانية من التوتّرات الطائفية في المجتمع اللبناني، وذلك من آثار الحلقة المفرغة من الهجمات الفدائية، والعمليات الانتقامية الإسرائيلية على مطار بيروت والجنوب اللبناني، وكذلك عمليات الاستقطاب السياسي التي جرت على الساحة اللبنانية [2].

ويضاف إلى ذلك، غياب الخطاب الفلسطيني في التفكير الواضح في شكل ومتطلبات المرحلة القادمة، وتحويل العمل الفدائي إلى النمط النظامي، واعتماده البُنى والرُّتب العسكرية. ومع اتساع القاعدة الجماهيرية لحركة فتح ودخول الأعضاء السابقين في الأحزاب السياسية العربية العقائدية، وكذلك مجيء الرئيس أنور السادات إلى الحكم، كل ذلك عجّل في الظهور العلني، لنهج أن تدمير دولة إسرائيل بات هدفاً غير قابل للتحقيق. وأخيراً: حاولت حركة فتح استغلال الظرف السياسي والفرصة التي جاءت بها حرب 1973 من اتفاقيات الفصل وفض الاشتباك، وأسلوب وزير الخارجية الأمريكي (كيسنجر) لتفكيك وحدة الصراع العربي الإسرائيلي، بأسلوب الخطوة خطوة لتغيّر فتح من إستراتيجيتها [3].

---

[1] - مقابلة مع فؤاد بنات.

[2] - مقابلة مع محسن الخزندار.

[3] - المرجع السابق.

وحسب ما ذكره يزيد الصايغ: فإن ثمة عوامل ذاتية سلبية متنّوعة حكمت مسار حركة فتح؛ كانتشار ظاهرة الفساد وتراكم الثروات والمصالح في غياب الرقابة، حيث بدأت القطط السمان في الانتشار والنمو منذ تلك المرحلة. وكان لتلك المصالح بالتعاون مع رأس المال الفلسطيني دورها في التبدّلات السياسية في "إستراتيجية" فتح، فبعد أن كانت منظمة التحرير ترفض قرار مجلس الأمن (242) باستمرار، فإن الجناح اليميني البراغماتي قد لاحظ تغيّراً ملموساً في معادلة القوى العربية - الإسرائيلية، والأمريكية - السوفياتية، مما أوحى بإمكان تحقيق مكاسب مادية من خلال الأسلوب الدبلوماسي؛ فبعث برسائل سرّية إلى الإدارة الأمريكية طوال الأشهر القليلة التالية، معبّراً عن استعداده للتعايش مع إسرائيل. ورغم أن جورج حبش أوضح - في تلك المرحلة - أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حاولت أن تمنع الوصول إلى تلك النتيجة، لأن تلك التسوية القائمة على أساس القرار (242) هي تسوية استسلام وليست تسوية تحرير. وأوضح أن الوضع الدولي بعد أن يصل مؤتمر جنيف إلى مثل تلك الاتفاقية في حالة نجاحه، لن يقبل من أي قوى فلسطينية أو عربية أن ترفض في فترة زمنية مرئية على الأقل هذا الشيء الذي رضيت به ووافقت عليه. وبالتالي: فإن القوة التي ستتسلم تلك السلطة في الأراضي المحتلة عام 1967، في ظل ميزان القوى القائم حالياً هي سلطة رجعية واستسلامية. واختتم حبش مؤكداً: إن الصهيونية لن تجلو عن شبرٍ واحد إلاّ نتيجة نضال سياسي عسكري فلسطيني وعربي، يرغمها إرغاماً على هذا الجلاء؛ إذ لا يجوز بأي شكلٍ من الأشكال أن يكون إنهاء عدوان 1967 لحساب تثبيت عدوان 1948[1].

وفي هذا السياق، فإنه من المفيد الأخذ بعين الاعتبار، استحالة تحقيق شعار "تحرير كامل التراب الفلسطيني"، عبر حرب الشعب أو العمل الفدائي الفلسطيني وحده، انطلاقاً من رؤية أو "إستراتيجية" حركة فتح القائلة: بـ "**فلسطنة القضية وعدم التدخل في الشؤون العربية**". ذلك أن هدف أو شعار التحرير الكامل وهو هدف استخدامي من وجهة نظر غازي الصوراني، لأن ذلك الشعار لا يمكن تحقيقه إلاّ عبر متغيّرات ثورية تستهدف تجاوز وتغيير النظام العربي، من أجل تأمين المقوّمات المادية والعسكرية لمجابهة وهزيمة إسرائيل، وهذا ما أكّدت فتح رفضها له خاصةً بعد فشل سياسة التوريط التي أعلنتها قبل هزيمة عام 1967. وعلى الرغم من ذلك، فإن شعار "تحرير فلسطين" خلق مزيداً من الأعباء والتناقضات في تلك المرحلة، بين فصائل منظمة التحرير والدول العربية المضيفة والمساندة للعمل الفدائي

[1]- صايغ، **الحركة الوطنية الفلسطينية**، ص483، 487.

آنذاك، مما أدّى بقيادة حركة فتح إلى التراجع التدريجي عن شعار التحرير الكامل لحساب الحلول المرحلية، ضماناً لاستمرار هيمنتها ودورها المركزي في قيادة منظمة التحرير من ناحية، وعلى أمل تأمين مزيد من الاعتراف العربي والدولي بها كلاعبٍ رئيسي في الساحة الفلسطينية، بغض النظر عن أهدافها التي تأسست من أجل تحقيقها من ناحيةٍ أخرى. وذلك يعود بالطبع إلى العقلية السياسية التوفيقية والعملية في قيادة فتح، إلى جانب النزعة اليمينية للعديد من مكونات تلك القيادة في إطار لعبة التوازنات والتناقضات العربية، التي نجحت قيادة فتح في التعامل معها بصورة غير مبدئية [1].

وعمّا إذا كان هذا التحول يمكن اعتباره تحولاً سياسياً للمنظمة؟ يجيب إبراهيم أبو النجا ويحيى رباح: بأن مشروع النقاط العشر كان من أبرز التحولات السياسية في حياة منظمة التحرير، وقد أملته ضرورات المصلحة الوطنية الفلسطينية، لأنه منذ نشوء القضية الفلسطينية كانت مسيرتها تعاني الصعوبات بين اتجاهين: **الاتجاه الأول:** الذي تقوده أكبر الفصائل وهي حركة فتح التي سعت إلى إعادة انبثاق الكيانية الفلسطينية، وقيام دولة فلسطينية مستقلة للشعب الفلسطيني تمكّنه من إدارة حياته وتطلعاته نحو المستقبل. **والاتجاه الثاني:** الذي يريد أن يستغل القضية الفلسطينية كساستها وجيوشها ويبقيها في طور القضية، ولا تتحول إلى طور الاستقلال والدولة، ويعتقدان بأن الصراع بين هذين الاتجاهين ما زال قائماً بقوة حتى يومنا هذا [2].

ومع أن منظمة التحرير تراجعت ولو تكتيكياً في البداية عن برنامج التحرير الشامل بعد حرب عام 1973، بعد أن تبنّت برنامجاً مرحلياً شدَّد على حلٍّ وطني في الأراضي الفلسطينية التي أُحتلّت عام 1967، فإن ذلك لم يَعنِ أن الوضع العربي الرسمي؛ قد اطمئن إلى أن خطر إقدام الثورة الفلسطينية على فتح جبهات الصراع مع إسرائيل زال أو تضاءل؛ فحرب العام 1967 وما نجم عنها من نتائج كارثية على النظام الإقليمي الرسمي العربي، رفع من مخاوف الحرب أكثر، مما دفع السياسة الرسمية العربية إلى تشديد رقابتها على الثورة الفلسطينية وحركتها في مواقع انتشارها في الجوار العربي لفلسطين، لذلك كان ينبغي على تلك الثورة آنذاك أن تعمل ضمن الهوامش المتاحة لها في الجوار العربي وهي هوامش ضيّقة جداً منذ

---

[1] - مقابلة مع غازي الصوراني؛ **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973**، ص539.

[2] - مقابلة مع إبراهيم أبو النجا؛ مقابلة مع يحيى رباح.

البداية، ثمَّ استمرت في التضييق أكثر فأكثر مع الزمن، فكان عليها أن تدفع الثمن من بُناها المادية والبشرية؛ كلّما حاولت أن توسّع تلك الهوامش، أو ترفع سقف تطلعاتها، أو تخترق الخطوط الحمراء المرسومة لحدود حركتها؛ فدفعت الثمن أكثر من مرة، **مرة:** في صِدامها مع الجيش الأردني في أحداث عامي 1970 و1971، ثمَّ **مرة أخرى:** في صِدامها الواسع مع الجيش السوري في لبنان عامي 1975 و1976، كما سنأتي عليه لاحقاً. وفي الحالين – كما في كل الأحوال – دفعت الثمن السياسي الكبير والباهظ التكاليف، ألاَ وهو فقدان القرار الوطني الفلسطيني المستقل [1]، الذي بقي أمنية بعيدة المنال.

ويبدو أن قيادة منظمة التحرير التي كانت تتزعمّها وتهيمن عليها حركة فتح والتي كانت قد برّرت من قبل، سياسة اللجوء إلى الكفاح المسلح انطلاقاً من الطبيعة الاستيطانية لإسرائيل. قد اعتبرت أن استعادة الأرض المحتلة لا يمكن أن يتم إلاَّ عن طريق العمل المسلح كوسيلة حتميّة ووحيدة، لا مناص من تجنّبها أو الاستغناء عنها في معركة التحرير، لكن تلك القيادة ارتأت فيما بعد ضرورة مزج العلاقة بين العمل السياسي والعمل العسكري؛ فأكّدت: على وجود علاقة جدلية بين الاثنين. **فالعمل العسكري** من وجهة نظرها قد يكون استراتيجياً في البداية؛ ولكن يجب أن يكون في إطار الأهداف السياسية الموضوعة؛ فالثورة لا تُنكر النضال السياسي، والكفاح المسلح نضال سياسي في قمة العنف، لأنه يؤدي إلى إحداث نتائج سياسية. وكنتيجة طبيعية لتطورات سياسية لاحقة، بدأ التباين في النظر إلى منهجية حل الصراع؛ فظهر واضحاً أن الكفاح المسلح ليس الحل الوحيد للقضية الفلسطينية. ولم يمنع التزام الفكر السياسي الفلسطيني بالهدف النهائي للتحرير، من القبول بطرح حلول وسطية مرحلية، وإن تسبّب ذلك في توتّر فلسطيني - فلسطيني في تلك الفترة [2]. وبالتالي: أصبح البرنامج المرحلي فيما بعد برنامجاً سياسياً لقيادة المنظمة خاطبت به العالم، وهو الذي قاد تلك القيادات التي اقتنعت بفكرة التسوية السياسية إلى المشاركة في مفاوضات مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، ثمَّ أخيراً اتفاق أوسلو عام 1993 [3].

---

[1]- بلقزيز، **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني**، ص44.

[2]- عيسى أبو زهيرة، "**تغيير الفكر السياسي الفلسطيني 1987-1993**"؛ مجلة رؤية، غزة، 2006؛

http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/23/page6.html20.6.2007

[3]- **مقابلة مع جميل مزهر.**

فالتوجّهات الفكرية والسياسية نحو البرنامج المرحلي ومضامينه، بدأت بعد رحيل أو ترحيل قوات الثورة الفلسطينية من الساحة الأردنية بعد أحداث أيلول (سبتمبر) 1970؛ فكان من تلك التوجهات الخفي منها وكذلك المُعلن، حتى الإعلان الرسمي في دورة المجلس الوطني الفلسطيني عام 1974. ومن هناك أصبحت سياسة القبول بما يمكن الحصول عليه، وتحرير ما يمكن تحريره أو أخذ ما يؤمل تقديمه للفلسطينيين، تمثّل اجتهاداً فكرياً وسياسياً لعددٍ من القيادات السياسية في منظمة التحرير، مع تنسيق عملها مع القيادات العربية والدولية المختلفة في ميدان التسويات السياسية آنذاك، وقد شكّلت تلك التوجهات انقلاباً فكرياً وسياسياً كان بمثابة صدمة لجميع القوى السياسية الفلسطينية في ذلك الوقت. حيث انقسمت الساحة الفلسطينية إلى اتجاهين: **اتجاه**: تبنّى الفكر المقاوم (الرفض والمعارضة والتصدّي)، **والاتجاه الآخر**: تبنّي الفكر المساوم وقد مثّلته القيادة الرسمية وتوابعها، والذي كان محدوداً وقتذاك ولكنه ظل ينمو رويداً رويداً حتى تمكّن من جمع أغلبية مستفيدة وانتهازية حوله، بات لها اليد العليا في منظمة التحرير حتى يومنا هذا [1].

ومن كل ما سبق: ينبغي الإشارة إلى ما قاله غازي الصوراني: بأنه بعد استلام حركة فتح عام 1969 لقيادة منظمة التحرير برئاسة ياسر عرفات؛ أدى ذلك إلى أن تصبح تشكيلة المجلس الوطني الفلسطيني هي طوع بنانه، حيث لاحظنا أن 90% من أعضاء ذلك المجلس، قد رفعوا أيديهم ثمَّ خفضوها بالترافق مع يد من عيّنهم (أي رئيس المنظمة). ومن هناك يصعب اعتبار المجلس الوطني الفلسطيني معياراً لمزاج الشارع الفلسطيني أو حتى فصائله الفدائية، فهو لا يختلف عن أي (برلمان) عربي مسبق الصنع. فلقد كانت القيادة في منظمة التحرير تهرب إلى الأمام، فبعد أن كانت مع تحرير كامل فلسطين غدت تقبل بأي شيء. وقد جاء ذلك التحول بعد أن تلقّى العمل الفدائي ضربتين قاصمتين في الأردن خلال أيلول (سبتمبر) 1970 وتموز (يوليه) 1971. ومن هناك كان لجوء القيادة الفلسطينية إلى الأعمال الخاصة (كمنظمة أيلول الأسود)؛ لعلها تُبقي القضية الفلسطينية حية وتُعيد الثقة للفدائيين بأنفسهم. ومن هناك: وفّرت حرب 1973 وحالة اللا نصر واللا هزيمة فيها، فرصة ذهبية لتلك القيادة كي تتساوق مع الرئيس المصري السادات ليس إلاَّ، وذلك ما جرى عشية انعقاد الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني [2].

---

[1]- مقابلة مع **سهيل الشنطي** بتاريخ 2011/1/18؛ مقابلة مع **جميل المجدلاوي** بتاريخ 2011/2/2.

[2]- مقابلة مع **غازي الصوراني** بتاريخ 2011/1/31.

وإضافةً لِما سبق: فإن أدبيات الثورة الفلسطينية ووثائقها الرئيسة، أكّدت على أن تلك الثورة بتبنيها استراتيجية الكفاح المسلح وحرب الشعب، لم تكن تعني أنها قادرة على تحرير كامل التراب الفلسطيني بمفردها؛ ولكنها كانت تؤكّد على أنها في طليعة الأمة العربية في معركة التحرير. وإنها ثورة فلسطينية المنطلق ولكنها في معركة التحرير فلسطينية عربية إسلامية، مدعومة بقوى التحرر العالمية. وفي ذلك قال صلاح خلف (أبو إياد) عضو اللجنة المركزية لحركة فتح والرجل الثاني في منظمة التحرير: "**نحن لم نتحدّث ولا مرة واحدة، أننا نستطيع كفلسطينيين تحرير أرضنا من هذه الحركة الصهيونية ذات الامتدادات في كل أنحاء العالم. وإضافةً إلى كوننا وحدويين وقوميين منذ مطلع هذا القرن** (القرن العشرين) **كشعبٍ وطلائع مثقفة فلسطينية، فإن لنا مصلحة مباشرة إضافة للمبادئ والقناعات لترسيخ قومية المعركة ... نحن لا نستطيع للمصالح وللمبادئ معاً، أن نتاجر باستقلالية القرار بعيداً عن الأمة العربية**" [1].

وللتدليل على صحة ما سبق: فقد سعت منظمة التحرير بعد عام 1974 لإظهار نفسها في هيئة حركة سياسية مسئولة بعيدة النظر، لا مجرد قوة من الفدائيين تستطيع أن تسعى لتحقيق أهدافها عن طريق المقاومة فقط، ومع أنها لم تتخلَّ عن الكفاح المسلح الذي يشمل شن هجمات ضد أهداف مدنية في إسرائيل، فإن المنظمة أبعدت نفسها عن الأنشطة التي وصمها البعض بالإرهابية في مجالات أخرى [2].

وفي هذا الجانب وحسب ما قاله البعض: فإنه من المفيد التذكير بما يمكن تسميته **(المرحلة الأولى)** في مسار منظمة التحرير (1964-1973)، فالمعروف أن تلك المرحلة كانت مرحلة محكومة لمبادئ ومنطلقات تحررية وطنية وقومية واضحة بصورة شاملة دون أي لبس، من حيث التطابق بين نصوص المبادئ وممارستها على الأرض بالانسجام مع المنطلقات القومية التحررية. وقد انعكس ذلك في قرارات المجالس الوطنية الفلسطينية إبان تلك المرحلة بدءاً من قرارات الدورة الأولى (القدس 1964/5/28)، حتى الدورة الحادية عشرة

---

[1] - عبير ياسين، محمد جمعة، **منظمة فتح ومنظور التسوية السلمية**، في: صبحي عسلية (محرر)، الفصائل الفلسطينية من النشأة إلى حوارات التهدئة، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2005، ص30.

[2] - دان تشيرجي، **أمريكا والسلام في الشرق الأوسط**، ترجمة: محمد مصطفى غنيم، ط1، القاهرة، دار الشروق، 1413هـ (1993م)، ص43.

(القاهرة 1973/1/6)، تلك القرارات التي جاءت منسجمة مع حركة صعود وتطور المقاومة الفلسطينية.

وفيما يأتي أبرز المنطلقات السياسية التي تضمنتها قرارات المجلس الوطني منذ الدورة الأولى حتى الدورة الحادية عشرة:

1- إن قيام إسرائيل في فلسطين وهي جزء من الوطن العربي يعتبر عدواناً استعمارياً صهيونياً، يشكل خطراً مستمراً على الوطن العربي (دورة القدس، 1964/5/28).

2- أعلن المجلس الوطني الفلسطيني، أن الاستعمار البريطاني والأمريكي هو المسؤول الأول عن كارثة فلسطين وتشريد شعبها، وأن منظمة التحرير ستحدد سياستها وعلاقاتها بالدول تبعاً لموقفها من قضية فلسطين (الدورة الثانية، القاهرة، 1965/5/30).

3- أكّد المجلس على أن (حرية العمل الفلسطيني ضرورة لا بد منها لخوض معركة التحرير، على أن يكون جيش التحرير الفلسطيني في الطليعة في خوض هذه المعركة) (الدورة الثالثة، غزة، 1966/5/2).

4- شجب المجلس الدعوات المشبوهة لإنشاء كيان فلسطيني مزيف يقوم على أساس إعطاء الشرعية والديمومة لإسرائيل، الأمر الذي يتنافى كلياً مع حق الشعب الفلسطيني في كل وطنه فلسطين (الدورة الرابعة، القاهرة، 1968/7/10).

5- طالب المجلس بالتصدي بحزم لكافة الحلول الاستسلامية، ورفض كافة الاتفاقيات والقرارات والمشاريع التي تتعارض مع حق الشعب الفلسطيني في وطنه، بما في ذلك قرار مجلس الأمن (242) (الدورة الخامسة، القاهرة، 1969/2/1).

6- طرح المجلس موضوع الدولة الديمقراطية العلمانية في كل فلسطين، ويرفض مشروع روجرز، كما يندد بالعودة المشبوهة لإقامة دويلة فلسطينية (الدورتان السابعة والاستثنائية، القاهرة وعمّان، بتاريخ 1970/5/30 و 1970/8/27).

7- أكّد المجلس على أن دولة المستقبل في فلسطين المتحررة من الاستعمار الصهيوني، هي الدولة الفلسطينية الديمقراطية التي يتمتع الراغبون في العيش فيها بسلام بنفس الحقوق والواجبات، ضمن إطار مطامح الأمة العربية في التحرر القومي والوحدة الشاملة (الدورة الثامنة، القاهرة، 1972/2/28).

8- طالب المجلس الوطني الفلسطيني كافة الدول العربية، برفض جميع الحلول السلمية والاستسلامية لقضية الشعب الفلسطيني بما في ذلك القرار (242) (دورات المجلس التاسعة والعاشرة والحادية عشرة، 1971/7/7، و 1972/4/6، و 1973/1/6).

ثمَّ بدأت (**المرحلة الثانية**) بعد حرب عام 1973، حيث بدأ لأول مرة تداول الأفكار حول القبول بالتسوية السياسية، وإقامة (سلطة وطنية) على أي جزء يتم تحريره من الأراضي الفلسطينية، وذلك ما تبنّاه المجلس الوطني فيما عُرف بـ (البرنامج المرحلي)، الذي شكّل محطة متميزة أسدلت الستار على قرارات المجلس الوطني في المرحلة الأولى. معلنة بداية مسار المرحلة الثانية، حيث كان لذلك البرنامج المرحلي دوراً أساسياً في توليد مجموعة من عوامل التأثير على مجمل البناء الفكري والسياسي للمنظمة، وقد لاحظنا ذلك من خلال قرارات المجلس الوطني اللاحقة؛ فمع تلك المرحلة لاحظنا بدء العد التنازلي الفلسطيني الهابط وببطء شديد في الرسم البياني لحركة الثورة الفلسطينية المنسجم بتلك الدرجة أو تلك، مع المتغيّرات العربية عموماً وسياسات الرئيس السادات خصوصاً، لكن ذلك لا يلغي الإقرار بصورة موضوعية الحقيقة المتمثلة في أن النضال الوطني الفلسطيني، واجه في كل البلاد العربية – بدرجات متفاوتة - حصاراً وبطشاً، وصل في بعض الحالات إلى صور أشد وأقسى مما واجهه من العدو الإسرائيلي. وقد أدّى ذلك الوضع إلى ضعف الإسناد الشعبي العربي للحركة الوطنية الفلسطينية، انعكاساً لأزمة حركة التحرر العربية بكل تلاوينها، وحصر ذلك الإسناد في الحدود المرسومة من قبل الأنظمة الرسمية العربية، لكن الموقف العربي الرسمي وضغوطاته وحصاره للحركة الوطنية الفلسطينية، لا يبرر للقيادة الفلسطينية هبوطها السياسي، بل استخدمته ذريعة لها صوب ذلك الهبوط، الذي بدأ فعلاً منذ الدورة الثانية عشرة للمجس الوطني بالقاهرة في حزيران (يونيه) 1974 حتى الدورة العشرين في الجزائر 1991/9/23.[1]

وإذا ما جاز لنا أن نطرح السؤال التالي: (**هل كان لتبني المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشرة للبرنامج المرحلي عام 1974، تأثيرٌ وانعكاس على البناء الفكري والسياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية؟**)، فنجد أن إجابة الدكتور إبراهيم أبراش [2]، على

[1]- مقابلة مع غازي الصوراني.

[2]- مقابلة شخصية مع الأستاذ الدكتور إبراهيم أبراش في غزة بتاريخ 2010/9/15.

هذا السؤال قد حدّدت التوجهات الرسمية الفلسطينية بشكلٍ مباشر، وذلك بقوله: لقد قبلت منظمة التحرير بسياسة المرحلية- أي القبول بتأسيس سلطة فلسطينية على أي جزء من أرض فلسطين. والأهم من ذلك فقد قبلت المنظمة بأن تقيم هذه السلطة على أي أرض سواء أكانت محررة أم نتيجة تسوية، وهذا معناه القبول الضمني للمنظمة بسياسة التسوية حتى قبل أن يتبنّى الرئيس المصري أنور السادات هذا النهج؛ وذلك بسبب نتائج حرب عام 1973 التي أكّدت صعوبة هزيمة إسرائيل، واحتمالات تحريك الوضع سياسياً.

بل وأكثر من ذلك، فإن اليمين الفلسطيني كان قد خطا من قبل خطوة بالتلميح علناً إلى مشروع الدويلة كمخرج، كما صرَّح بذلك ناطق باسم اللجنة المركزية لمنظمة التحرير في مؤتمر صحفي في عمَّان في 11 كانون ثانٍ (يناير) 1971. ولكن بسبب وجود تباينات في المنظمة حول تلك القضية، استمر فرض تكرار التأكيد على التحرير الكامل؛ فالمجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثامنة التي عُقدت في القاهرة من 28 شباط (فبراير) – 5 آذار (مارس) من العام نفسه؛ أعاد التذكير بأن الهدف السياسي الأساسي هو تحرير الوطن الفلسطيني المحتل تحريراً كاملاً، مع تصعيد الكفاح المسلح وحماية الثورة. وأن الحل الوحيد للقضية الفلسطينية هو تحرير التراب الفلسطيني كاملاً بفعل الكفاح المسلح، وأن الحل النهائي يتمثّل في إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية [1].

وبناءً على ما سبق: فإن التغيُّر السياسي الذي شهدته منظمة التحرير بتبنّي مشروع الحل المرحلي، كان ناجماً من الواقع والظروف الإقليمية والدولية، مما دفع وأرغم قيادة المنظمة إرغاماً على تبنّي ذلك المشروع على ما فيه من تنازلات جسيمة، خاصةً بعدما باتت مقتنعة بأن الحل العسكري للصراع صعباً ومستحيلاً، ولا يمكن تحقيقه في القريب المأمول.

ومهما يكن من أمر: فإذا كانت الثورة الفلسطينية قد حاولت أن تصنع موازنة بين المبدئية والثوابت العليا وبين المرحلية، من خلال استراتيجية عمل أقامت نوعاً من الربط

[1]- خرطبيل، **وأد منظمة التحرير**، ص20-21.

بين برنامج الميثاق الوطني والبرنامج الوطني المرحلي، إلاّ أنها أخفقت في ذلك تحت وطأة رجحان الثاني على الأول، مما أدّى إلى تناسل برامج مرحلية منه مستمرة إلى يومنا هذا [1].

ثانياً: النتائج المترتّبة على إقرار البرنامج المرحلي

وبتأثير إقرار برنامج النقاط العشر والقراءة الصحيحة لمغزاه، حظي هدف إقامة دولة الضفة الغربية وقطاع غزة المستقلة بالتأييد العربي الرسمي الإجماعي، وحسمت الدول العربية موقفها حول مكانة منظمة التحرير [2]، بعدما بذلت منظمة التحرير قصارى جهدها لإنجاز وتحقيق البرنامج المرحلي عبر نضالها العسكري والسياسي في محافل شتى، من أجل كسب الاعتراف والتأييد لهذا البرنامج [3].

ويبدو أنه كان ثمة تواصل بين قيادة المنظمة ومصر بعد الدورة الثانية عشر للمجلس الوطني؛ ففي ظل الطرح السياسي والإعلامي التي بدأت الأطراف الرسمية في المنظمة تعبّر عن تفهمها لبرنامج النقاط العشر، وبدأت الفجوة تتسع بين موقف قيادة المنظمة والمعارضين لذلك البرنامج، ومن ثمَّ ظهرت فيما بعد تسريبات ومعلومات حول اتصالات فلسطينية أمريكية، لاستكشاف المواقف وتهيئة الأجواء والمواقف بين الأمريكيين وقيادة المنظمة [4].

وفي خطوةٍ لاحقة للدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني لكنها مهمة، تمَّ حسم مسألة التمثيل السياسي للشعب الفلسطيني بشكلٍ قاطع في مؤتمر القمة العربية السابع الذي انعقد في الرباط عام 1974، حيث تمَّ اتخاذ قرار يعتمد فيه منظمة التحرير على المستويين العربي والدولي؛ كممثلٍ شرعي وحيد غير منازع للشعب الفلسطيني. وكان هذا القرار هو المفصل الأهم على هذا الصعيد، وذلك بتسليم الأردن لأول مرة لمنظمة التحرير بحق تمثيل الفلسطينيين والتحدّث باسمهم، وكانت مصر هي المبادرة مع عددٍ من الدول العربية لتمرير

---

[1] - عبد الإله بلقزيز، **موضوعات سياسية من أجل إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية**، في منظمة التحرير الفلسطينية والانتفاضة، الحصيلة والمستقبل، سلسلة كتب المستقبل العربي (36)، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، تشرين أول (أكتوبر) 2004، ص38.

[2] - حوراني، "**نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية**"، ص63.

[3] - عودة علي عبد الفتاح، **السياسة الخارجية لمنظمة التحرير الفلسطينية 1964-1982**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الرباط، جامعة محمد الخامس، 1988، ص76.

[4] - **مقابلة مع جميل المجدلاوي**.

هذا القرار. وأكّدت تلك القمة في قراراتها: حق الشعب الفلسطيني في إقامة سلطته الوطنية على أية أرض يجلو عنها الاحتلال. وفيما بعد خطى النضال الفلسطيني خطوته الكبرى والأساسية، لمَّا تبنى مؤتمر القمة العربية المحدود الذي انعقد فيما بعد في الرياض في عام 1976، شعار الدولة الفلسطينية المستقلة، ثمَّ أقرَّ المجلس الوطني الفلسطيني الثالث عشر بدوره والذي انعقد في القاهرة في آذار (مارس) 1977، صيغة الدولة الفلسطينية تلك في واحدٍ من أهم القرارات التي أصدرتها المجالس الوطنية الفلسطينية كلها [1].

والغريب في الأمر، أن الأردن قبِلت بوحدانية تمثيل منظمة التحرير للشعب الفلسطيني، ويبدو أن ذلك مرده لسببين اثنين هما: الدعم المتنامي للحركة الوطنية الفلسطينية على حساب الأردن؛ وكنتيجة حتمية لفشل العرب في تحرير أي جزء من فلسطين من أيدي الاحتلال الإسرائيلي. ومع هذا كله لم تتخلَّ الأردن عن سياستها وروابطها الإدارية بالضفة الغربية والقدس الشرقية، وبقي المجلس الإسلامي الأعلى وإدارة الأوقاف تحت إدارة وتمويل وزارة الشؤون الدينية في عمّان [2].

وهنا يحق لنا التساؤل عن: **(السبب الذي دعا الدول العربية للاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، بعد عشرة أعوام من نشأتها، وليس قبل ذلك؟)**.

فالأمر على ما يبدو، كان متعمّداً؛ فالعرب بعد هزيمتهم المدوّية في حرب العام 1967 باتوا مقتنعين تماماً، بأن تحرير كامل فلسطين بعيد المنال، ثمَّ بعد انتصارهم في حرب العام 1973 وبعد أن أعلنت مصر أكبر قوة ديموغرافية وعسكرية عربية، أن تلك الحرب هي آخر الحروب مع إسرائيل، بات العرب يتهرّبون من مسئولياتهم تجاه القضية الفلسطينية. وأمام الإلحاح الفلسطيني بوحدانية القرار والشأن الفلسطيني، وجدوها فرصة سانحة لرمي مجمل القضية في حِجر منظمة التحرير. وكان ما كان من ذلك الأمر واعترفوا للمنظمة بأنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، بل والأغرب من ذلك أن العاهل الأردني حسين وافق في قمة الرباط على هذا الاعتراف، وهو الذي كان معروفاً عنه رفضه لفصل الضفة الغربية عن الأردن.

---

[1]- لمزيد من التفاصيل أنظر، **وثائق فلسطين**، ص425؛ الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص180، 204-213؛ حواتمة، **البرنامج المرحلي**، ص51؛ شاش، **مفاوضات التسوية النهائية**، ص34.

[2]- *Michael Dumper, **The Politics of Jerusalem Since 1967**, New York, Columbia Universi:y press, 1997, p. 253.*

ويؤكد البعض أن منظمة التحرير ارتكبت خطأً جسيماً بإصرارها على الحصول على شرعيتها المنفردة، بتمثيل الشعب الفلسطيني وبالقضية الفلسطينية، فهي بذلك رفعت مسئولية الدول العربية جميعاً عن قضيتهم بعدما باتت مسئوليتها بمفردها؛ فالعرب كانوا قبل هذا التاريخ يتحمّلون ولو قسراً مسئولية الشعب الفلسطيني، ولكن بعد إقرار وحدانية تمثيل منظمة التحرير للشعب الفلسطيني، رفع ياسر عرفات المسئولية عنهم وتحملّها بمفرده؛ وبذلك تخلّت الدول العربية عن الفلسطينيين وأصبحت القضية الفلسطينية مجرد ترف في بياناتهم وخطاباتهم [1].

بينما يرى البعض الآخر: أن القرار الذي اتخذته القمة العربية باعتبار منظمة التحرير ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، لم يكن هو ما منح المنظمة صفة الإطار المرجعي والتمثيلي لكل الفلسطينيين تحت الاحتلال وفي الشتات، بل إن الرصيد الكفاحي العظيم للمنظمة هو ما صنع تلك المرجعية الوطنية في نظر شعبها أولاً، ثمَّ في نظر العالم ثانياً. ولم يكن قرار القمة ذاك أكثر من اعتراف عربي بهذه الحقيقة وتكريس رسمي لها، وإن كان قد منح المنظمة شرعية إضافية غذّت موقعها ومكانتها على الساحة الدولية، وفرضت النظر إليها بوصفها المُخاطب السياسي الوحيد، في كل ما يتصل بالقضية الوطنية الفلسطينية [2].

وبعد الانتصار والنجاح الذي حققته منظمة التحرير في مؤتمر الرباط باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، شُرِّعت كافة الأبواب على مصراعيها أمام نفاذ منظمة التحرير منها عالمياً؛ ففي 13 تشرين ثانٍ (نوفمبر) من العام نفسه، تمّت دعوة ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير؛ كأول زعيم فلسطيني لإلقاء كلمة على منبر الأمم المتحدة يتحدّث فيها عن حق شعبه في دولة فلسطينية مستقلة؛ وليفتح بذلك أول نقاشٍ تجريه الجمعية العامة للقضية الفلسطينية، بعد أن أُدرجت على جدول أعمالها كبندٍ منفصل عن أزمة الشرق الأوسط. ومنذ ذاك التاريخ بدأت الجمعية العامة تتعامل مع قضية الشعب الفلسطيني كقضية منفصلة عن قضية الشرق الأوسط، وأُتخذت بشأنها عدداً من القرارات كان أهمها الإقرار بحقوق الشعب الفلسطيني في الدورة (29) بتاريخ 22 تشرين ثانٍ

---

[1]- مقابلة مع عبد الله أبو العطا.

[2]- بلقزيز، موضوعات سياسية، ص13.

(نوفمبر) والذي حمل الرقم (3236)، ومنح منظمة التحرير مركز العضو المراقب في الجمعية العامة، وهو القرار رقم (3237) الذي لم تمنحه من قبل لأي حركة تحرر وطني[1].

وفيما يخص الدعوة التي وُجّهت لعرفات للأمم المتحدة، فإنه ذهب إليها مسلحاً بالبرنامج المرحلي وهو: البرنامج الذي سعى من أجل تبنيه في المجلس الوطني الفلسطيني. ومع أن خطابه في الأمم المتحدة، ركّز على موضوع الدولة الديمقراطية التي تتعايش في كنفها الطوائف الثلاث، إلاّ أن الوفد الفلسطيني الذي تواجد معه، ناضل في سبيل تبنّي القرارين السالفين واللذان لا علاقة لهما بفكرة الدولة الديمقراطية، ولكنهما يجسدان فكرة الاستقلالية الفلسطينية. وبالتالي: ومنذ ذلك الحين تحوّلت حركة التحرر الوطني الفلسطيني إلى حركة تناضل من أجل الاستقلال الوطني على جزء من أرض فلسطين، وكان مفهوماً ضمناً أن آلية وأساليب تجسيد الاستقلال الوطني قد تختلف عن آلية وأساليب التحرر الوطني[2].

وحسب ما قاله شفيق الحوت: فإن قرار منظمة التحرير بالذهاب إلى الأمم المتحدة، على الرغم من المعاناة المريرة التي سبقت اتخاذ هذا القرار، من أروع المبادرات السياسية التي قامت بها المنظمة منذ نشأتها لمجابهة تحديات ما بعد حرب 1973. وكان ذلك القرار تتويجاً لمجابهة سياسة عريضة شنتها الدبلوماسية الفلسطينية عربياً ودولياً، وتجسّدت في العديد من البيانات الثنائية المشتركة، أو عبر المشاركة في التجمّعات الإقليمية والمجموعات الدولية، كما تجسدت في مقررات القمة العربية في الجزائر في تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1973، والقمة الإسلامية في لاهور في شباط (فبراير) 1974، ثمَّ في القمة العربية في الرباط التي سبق الإشارة إليها والتي تمَّ فيها اتخاذ القرار التاريخي باعتراف الدول العربية، بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين، وهو القرار الذي قال عنه (كيسنجر) وزير الخارجية الأمريكي، أنه قلب معطيات السياسة الأمريكية[3].

---

[1]- الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص213، 219، 226؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية: **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي**، مج1، (1947-1974)، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1975، ص155-156.

[2]- أبو لغد، **"الجذور التاريخية"**، ص25-26.

[3]- **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين**، مج1، ص156.

ويمكن القول: بأنه ما كان لياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير لتطأ قدماه مقر هيئة الأمم المتحدة، لولا الدعم والجهد المصري الذي بُذل لتكون المنظمة عضواً مراقباً في تلك المؤسسة الدولية المهمة [1]. وكان أهم الانجازات للدبلوماسية الفلسطينية فيما بعد، تمكنها من الحصول على الاعتراف الدولي بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وعدالة نضاله على مستويات عدة. وقد أشار إلى ذلك فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير بقوله: "**لقد استطعنا خلال عملنا الدبلوماسي أن نصل إلى انجازين رئيسيين: تطوير اعتراف العالم بحقوقنا، وإقامة وجود ممثلين لنا في بلدان العالم**" [2].

وبعد أيام قليلة على ذلك الحدث التاريخي، زار عرفات موسكو العاصمة السوفيتية، حيث استقبله ولأول مرة ألكسي كوسيجين (Alexei Kosygin) رئيس مجلس الوزراء السوفيتي، وأندريه جروميكو (Andre Gromyko) وزير الخارجية. وفي أعقاب تلك المباحثات صدر بيان سوفيتي- فلسطيني مشترك رحّب فيه الجانب السوفيتي بقرار مؤتمر الرباط، وبقرار المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشرة، الذي اعتمد صيغة إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية تحت قيادة منظمة التحرير، على أي جزء من فلسطين تنسحب منه إسرائيل [3].

ومن النتائج الخطيرة التي نجمت عن تبني البرنامج المرحلي، حدوث انشقاقات عام 1976 داخل حركة فتح نفسها، وكان أهمها ما سُميَّ بحركة فتح (المجلس الثوري) والتي تزعمّها صبري البنّا (أبو نضال)، الذي كان متواجداً وقتذاك في العراق ومدعوماً من حكومتها [4].

ومن كل ما سبق بيانه تتضح لنا النتائج المهمة الآتية:

- إن مشروع الحل المرحلي حسب ما أكّده قادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، هو في الأساس من بنات أفكار بعض معتدلي حركة فتح وليس الجبهة الديمقراطية كما يحلو للبعض القول؛ فقد أوعز ياسر عرفات للجبهة الديمقراطية، بطرح هذا البرنامج حتى يُعفي نفسه ويُعفي حركته من الرفض؛ ولم يُرد عرفات أن يكون الجدل والنقاش بين فتح

---

[1]- الحوت، **عشرون عاماً**، ص198-199؛ **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1974**، ص428.

[2]- فاروق القدومي، "**حوار مع هيئة تحرير مجلة شؤون فلسطينية**"، العدد 67، حزيران (يونيه) 1977، ص35.

[3]- **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين**، مج1، ص213.

[4]- **مقابلة مع جمال كايد**.

والجبهة الشعبية واليسار الفلسطيني وإنما بين اليسار الفلسطيني، باعتبار أن هذا البرنامج من بنات أفكار الجبهة الديمقراطية وهي تنتمي إلى قوى اليسار، وقد كان عرفات بذلك يستخدم الجبهة الديمقراطية كأداة استطلاع واستكشاف للمواقف السياسية الفلسطينية من هذه المبادرات.

- إن قبول قيادة منظمة التحرير بالبرنامج المرحلي، لم يحدث بمنأى عن سياسات الدول العربية، بل كان وفق توجهاتها ومطالبها ولا سيما دول التسوية؛ فكانت التوجّهات الفلسطينية متناسقة ومتجاوبة مع سياسات تلك الدول ومروِّجة لها؛ فيتحمّل بذلك الفلسطينيون والحركات الفلسطينية إثم التنازلات بالنيابة عن الدول العربية.
- إن قبول منظمة التحرير بسياسة المرحلية في الحل السلمي، وقبولها بأن تُقام هذه السلطة على أي أرض، سواء أكانت محررة أم نتيجة تسوية سلمية. وذلك معناه القبول الضمني للمنظمة بسياسة التسوية في حد ذاتها، حتى قبل أن يتبنّى الرئيس المصري أنور السادات ذلك النهج في عام 1977. وذلك بسبب نتائج حرب عام 1973 التي أكّدت صعوبة هزيمة إسرائيل، واحتمالات تحريك الوضع سياسياً.
- إن البرنامج المرحلي الذي كان يُسميه البعض الفلسطيني بالإستراتيجية المؤقتة، اعتبرته قيادات في حركة فتح حلاً استراتيجياً وليس مرحلياً، أي أن هذا الحل هو خاتمة المطاف لحل مجمل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.
- إن منظمة التحرير ارتكبت خطأً جسيماً، عندما أصرّت على الحصول على شرعيتها المنفردة بتمثيل الشعب الفلسطيني وبالقضية الفلسطينية في مؤتمر الرباط 1974، لأنها بذلك: رفعت مسئولية الدول العربية جميعاً عن قضيتهم بعدما باتت مسئوليتها بمفردها؛ فالعرب كانوا قبل هذا التاريخ يتحملون ولو قسراً مسئولية الشعب الفلسطيني، ولكن بعد إقرار وحدانية تمثيل منظمة التحرير للشعب الفلسطيني، تخلّت الدول العربية عن الفلسطينيين، وأصبحت القضية الفلسطينية مجرد ترف في بياناتهم وخطاباتهم.
- إن الدول العربية ما كان لها أن تمنح منظمة التحرير الانفراد في تمثيلها للشعب الفلسطيني، لولا إقرار المنظمة بالبرنامج المرحلي للتسوية السلمية، والذي كان على ما يبدو الوثيقة التي أهّلتها لاكتساب الشرعية العربية والدولية بعد أشهر معدودة على إقرار هذا البرنامج.